



الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

الخبير الدكتور مظهر محمد صالح قاسم
نائب محافظ البنك المركزي

توطئة:

أثارت الكاتبة الاقتصادية Mary Finn في مقالها المنشورة في المجلة الفصلية الاقتصادية Economic quarterly في العام 1995 متسائلة هل ان الانتفاع العالي في استيعاب الطاقة المنتجة Absorptive capacity هو ذي ميول تضخمية؟ ولابد من ان مثل هذا المعتقد في النظم الاقتصادية الصناعية المتقدمة يجد سبيله عبر المساواة بين المعدلات العالية للانتفاع من الطاقة المنتجة والظروف المحيطة بنقص الموارد Resource – shortage conditions مما يقود الى تضخم الاسعار. وبخلافه فان الاقتصادات قد تستقر في نطاقات آمنة من التضخم عندما تكون درجة الانتفاع من الطاقة المنتجة بمستوى اقل. وبهذا امست الدراسات المتعلقة بالانتفاع الكامل من الطاقة المنتجة وعلاقتها بالتضخم مرتبطة بالتقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم نفسه.

The Absorptive Capacity of Operational Budget and Monetary Policy Fiscal Cost

Summery:

In light of the enquiry raised by the Economist Mary Finn in 1995 concluding that high utilization in absorptive capacity of the economy is of inflationary tendency for industrial countries due to the equality between high rates of utilization of absorptive capacity and resource – shortage conditions leading to price inflation, the same idea was used to prove that budget utilization of operational costs and elevating absorptive capacity at the expense of investment budget leads to inflationary tendency that becomes a burden on financing the step- in policy of the Central bank to control prices through its foreign currency reserves at a time when the economy turned into an importer of non- tradable goods and being subject to Balassa-Samuelson effect based on intensifying non- traded goods price increase in industrial countries in coordination with its growth acceleration to be exported to Iraq as an inflationary force increasing the level of economic imbalances depleting the foreign currency needs of the Central Bank through the increase in the cost of financial or monetary step –in policy which is considered a disease of high consumption societies living on rental resources receiving as a result, price shocks from industrial countries due to the transition towards importing non- tradable goods to become tradable goods.



مجلة التطور

الاقتصادية والإدارية

المجلد 18

العدد 65

الصفحات 254 - 264



الملائقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

ومن المفارقة الفكرية، فقد استخدمنا فكرة الباحثة **Mary Finn** في مقالها في اعلاه ولكن باتجاه اخر في اقتصاد ريعي كأقتصاد العراق تهيمن فيه موارد النفط على قرابة 60% من الناتج المحلي الاجمالي وترتفع هذه المساهمة الى قرابة 92% من موارد الموازنة العامة و 99% من احتياطات البنك المركزي العراقي واحتياطات الحكومة بالعملة الاجنبية. حيث يمكن ان نثير التساؤل الآتي: هل ان انتفاع الموازنة من النفقات التشغيلية ورفع الطاقة الاستيعابية فيها بهذه السعة وعلى حساب الموازنة الاستثمارية تقود الى ميول تضخمية تقيد اهداف السياسة النقدية في الاستقرار السعري وتصبح عبئاً على كلفة تمويل سياسة التدخل للبنك المركزي عبر عمليات سوق الصرف المفتوحة؟ مع التأكيد على فرضية ان المرونة العالية في استخدام الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي بغية التدخل في سوق الصرف لاحتواء التوقعات التضخمية واستقرار القيمة الخارجية للنفود (سعر الصرف) عبر الموازنة العمومية للبنك المركزي امرٌ يتناسب مع مرونة الطاقة الاستيعابية العالية للنفقات التشغيلية في الموازنة الاتحادية والانتفاع من تخصيصاتها مقارنة بالموازنة الاستثمارية ومشكلات الانتفاع من تخصيصاتها وفرض قيد على نمو تلك الاحتياطات من العملة الاجنبية المؤازرة للاستقرار والتنمية وبصورة مستمرة تتناسب ومحددات النمو في القطاعات غير الريعية. (1)

المفارقة الأخرى في هذا البحث هي تحول العراق في تكويناته السعري وبناء مستويات اسعاره الراهنة على نحو يماثل ما هو عليه في البلدان الغنية او الصناعية في العالم الاول (المتسارعة النمو) حيث اصبحت اسعار السلع غير القابلة للتداول non traded goods والتي تنحصر غالباً بالخدمات وغيرها تماثل ما هو عليه في البلدان الغنية، وبهذا بات العراق يخضع للآثر الاقتصادي المسمى **Balassa-Samuelson effect** والذي يسمى احياناً بـ **penn effect** حيث يفسر حالة تفوق مستويات الاسعار في البلدان المتقدمة (المتسارعة النمو) للسلع غير القابلة للتداول مقارنة بالبلدان النامية ولكن تبقى المفارقة في تضخم اسعار السلع غير القابلة للتداول في اقتصاد ريعي عالي الاستهلاك الا انه (محدود النمو) في قطاعاته السلعية والخدمية (2) .

اما المفارقة الأخيرة ، فنجد ان الكثير من بلدان جنوب اسيا وافريقيا قد اصبحت بلدان مصدرة للخدمات وتخطت بذلك الحكمة الاقتصادية التاريخية ومنذ الثورة الصناعية التي تقول: ان المجتمعات الحديثة تتحول من الزراعة الى الصناعة التحويلية ثم الخدمات. ولكن هذه البلدان النامية قد انتقلت مرة واحدة الى التقدم والنمو المزدهر لقطاع الخدمات . حيث ترتفع الانتاجية في قطاع الخدمات في بلدان مثل الهند و سيريلانكا والنيبال وغيرها الى ثلاث مرات انتاجية القطاع الصناعي فيها وهي تختلف عما مرت فيه من مراحل نمو تحديث تقليدية كبلدان اسيا الاخرى مثل الصين و ماليزيا. ويلحظ ان صادرات الخدمات في تلك البلدان السريعة النمو قد ازدادت نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 6% في العام 1985 الى اكثر من 10% في العام 2008 بل ان بلدان محدودة في الجنوب الافريقي قد ازدادت صادرات الخدمات فيها الى حوالي 25% من الناتج المحلي الاجمالي للمدة نفسها.



الملاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

وعلى هذا الاساس تصبح المقولة التي جاء بها الاقتصادي الكبير William Baumal في ستينيات القرن الماضي بأن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات هي المجتمعات التي تغدو أكثر غناً وان مواطنيها يصبحوا تواقين لشراء الخدمات (حتى استيرادها)، فإن نمو انتاجيتهم هي في طريق الانخفاض لا محال. وبغض النظر عما تقدم فقد بات الكثير من المجتمعات الغنية تستعين بالمصادر الخارجية للخدمات services outsourcing والتي منها على سبيل المثال تدقيق الحسابات اليومية لشركات الطيران والتأمين والمصارف الغربية في مراكز تكنولوجية معقدة في الهند وغيرها. فضلاً عن ان الكثير من مراكز الاتصالات والعمليات الادارية كالتأمين والخدمات الصحية واستخدام المهارات قد تزايدت على نطاق العالم . ولكن مازال بلدنا العراق مستورداً صافياً لغالبية تلك الخدمات في وقت تتدنى فيه انتاجية القطاعين الزراعي والصناعي ولكن المفارقة تتدنى فيها انتاجية قطاع الخدمات على خلاف ما هو عليه في بلدان اسيا الاخرى ، واصبحت بلادنا كدولة ريعية مثلها مثل الامم الغنية التي تناولها الاقتصادي Baumal في بحثه الصادر في العام 1967 في المجلة الاقتصادية الامريكية تحت عنوان الاقتصاد الكلي والنمو غير المتوازن / تشريح أزمة المناطق الحضرية(3).

وبهذا امست الخدمات والمهارات والمتطلبات الخدمية من سلع غير قابلة للتداول كما يطلق عليها يجري اشباعها عبر الاستيراد الكثيف لها من non tradeable كخدمات تخضع في تكويناتها السعرية الى ماهو عليه في البلدان المتقدمة المتسارعة النمو عبر فرضية السعر الواحد one price theory. مما جعل تلك السلع (التي تحولت الى سلع قابلة للتداول) تفتقر للميزة النسبية المحلية لها (كخدمات) والقيام بتوريدها في نطاق التجارة الدولية وانتقالها الى سلع متداولة tradeable هو القيد الاخر الذي اخذ يفرضه نمو متغير النفقات التشغيلية في الموازنة العامة بميوله الاستهلاكية العالية (وبمتطلباته الخارجية كقوة استهلاكية تمول باحتياطي النقد الاجنبي، فضلاً عن فرضه قيوداً مضافة على التنمية والنمو الاقتصادي وتطلع الاسعار بشكل منتظم الى التضخم كما هو الحال عليه في المجتمعات الصناعية عالية النمو) وهو كذلك امر يماثل في قيوده حالة نمو استنزاف الاحتياطات الاجنبية للسياسة النقدية والضغط على الكلفة المالية لسياسة تدخل البنك المركزي لمواجهة الارتفاعات السعرية التي يسببها اضمحلال السلع المحلية غير القابلة للتداول وتعويضها بمثلاتها الموردة من العالم الاول وعلى النحو الذي اشار اليه الكاتب(بومل) وباسعارها المتضخمة على الدوام فضلاً عن خسارة عائد الاصدار النقدي seigniorage .



المطابقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

1- النفقات التشغيلية والنمو الاقتصادي الكلي :

إتسمت الموازنة الاتحادية التي اعتمدت للعام 2012 بتبني اتجاهين متناقضين، كان اولهما ارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 22% عن موازنة العام 2011 وثانيهما، تحقيق فوائض بنسبة 70% في الميزانية الاستثمارية وهي حصيلة انحراف الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية في العام 2011 نفسه. وإن هذين المؤشرين المتناقضين، يعينان ان الطاقة الاستيعابية لنفقات الموازنة التشغيلية تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وهبوطها عن معدلات الانتفاع الحقيقي والمالي بنسبة لا تتعدى 30%. فالفائض في انحراف مستوى الانتفاع من الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في موازنة سنة 2011 سيتحول الى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في الموازنة التشغيلية وطبيعتها الاستهلاكية في موازنة العام 2012. وان هذا التناقض في الطاقات الاستيعابية السنوية بين الموازنة الاستهلاكية عالية المرونة والموازنة الاستثمارية ضعيفة المرونة، بات يحمل السياسة النقدية اعباء انحراف الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المقيدة وامتصاص فوائضها الى قوة انفاقية استهلاكية تضاف الى مصروفات عالية المرونة تتوافق من حيث المنطق مع الدراسات الحديثة المتعلقة بنماذج الطاقة الاستيعابية والتي تؤشر بأن المعدلات العالية للانتفاع من الطاقة Capacity Utilization وهو امر معادل في جوهره لمشروطيات نقص الموارد الذي يقود الى تضخم في الاسعار وهو امر يماثل في فرضية هذا البحث قدرة الاحتياطات الاجنبية لسياسة التدخل للبنك المركزي التي تستنفدها مرونة الصرف العالية في النفقات التشغيلية وارتفاع معدلات نموها وامتصاصها من قوة طلب استهلاكية عالية لايقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بعرض حقيقي أي يجنب الاقتصاد مشكلات التضخم الا من خلال سياسة تدخل Step In للبنك المركزي في سوق الصرف لصد التوقعات التضخمية وميول التضخم المختلفة والحفاظ على القيمة الخارجية للدينار من خلال توفير عرض كاف من العملة الاجنبية ممول لتجارة الاستيرادات المعظمة للعرض الحقيقي .

وعلى المستوى التحليلي، اعتمدت الموازنة الاتحادية للعام 2012 سقفاً للانفاق يبلغ 100 مليار دولار، كانت حصة النفقات الاستثمارية قرابة 36 مليار دولار او بالاحرى 36% من اجمالي سقف الموازنة، وان حصة الموازنة التشغيلية البالغة 64 مليار دولار تمثلت النسبة الاكبر البالغة 64% . إن تحليل قدرة الاستثمار المرغوب في تعظيم معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي كما تعتمد موازنة 2012، قد بني حقاً على فرضية ان الانتفاع من التخصيصات الاستثمارية هي بنسبة 100% بدلاً من 30% في وضعها الحالي ، وإن هذا الامر يعني في جوهره ان حصة الاستثمار الحكومي لوحدته الى الناتج المحلي الاجمالي المقدر بحوالي 170 مليار دولار ستكون بنسبة 21% آخذين بالاعتبار ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي هي بحدود 58-60% . مع ادراك ان حصة النشاط الخاص في الاستثمار الكلي هي بحدود 14% استناداً الى الميل الحدي للاستهلاك في العراق. ومن الوجهة النظرية فإن اجمالي الانفاق الاستثماري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق سيكون حوالي 35% وهو حاصل جمع النشاط الاستثماري الحكومي 21% والنشاط الخاص 14% . وعندما نقارن الرغبة في الاستثمار في العراق نجدها عالية جداً ومشجعة وهي تفوق المتوسطات العالمية في حصة الاستثمار المرغوب الى الناتج المحلي الاجمالي الدولي التي تتراوح بين 23-25% .



المطابقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

وعند الرجوع الى مؤشرات برنامج التنمية العراقي للسنوات 2010 – 2014 فإن هدف متوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي هو بحدود 9.4% وان مثل هذا الهدف قد بُني على حالة الانتفاع الكامل للطاقة الاستيعابية لتخصيصات الموازنة الاستثمارية السنوية.

وعلى الرغم مما تقدم ، تؤشر الحقائق الاقتصادية ان مستوى تنفيذ الموازنة الاستثمارية والانتفاع من تخصيصاتها كطاقة استيعابية في العام الحالي 2011 هو لايتعدى كما اسلفنا 30% من اجمالي التخصيصات منخفضاً عن مستوى تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العام 2010 والبالغ 50% . وعند افتراض استمرار السيناريو المالي نفسه فإن الطاقة الاستيعابية للانتفاع من التخصيصات الاستثمارية البالغة 36 مليار دولار في موازنة العام 2012 ستختزل الى 11 مليار دولار اذا ما ظلت القيود المفروضة في الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للاستثمار على حالها.

وازاء ما تقدم ، فإن معدلات النمو ستتحرف لا محال من 9.4% الى 5% سنوياً مما يعني ان البلاد من الناحية النظرية تحتاج الى اكثر من 12 عام كي يتضاعف متوسط دخل الفرد فيها وبلوغ نقطة الازدهار لتختلف عن واقعها الراهن . موضحين بهذا الشأن ماياتي:

11 مليار دولار استيعاب فعلي للتخصيصات الاستثمارية في موازنة 2012 بدلاً من 36 مليار دولار ستولد نمواً حقيقياً لايتعدى 2.8% سنوياً، اخذين بالاعتبار ان معامل رأس المال $capital\ output\ ratio$ هو بحدود (4) في الغالب. وان 24 مليار دولار التي يرغب القطاع الخاص في تخصيصها للاستثمار نظرياً والتي ربما تقع تحت قيد القدرة الاستيعابية الحالية للنشاط الحكومي نفسه البالغة 30% بدلا من 100% ستكون هي الاخرى بنفقات فعلية لايتعدى 7.2 مليار دولار بدلا من 24 مليار دولار والمشار إليها انفاً ، مما تولد نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الاجمالي لايتعدى هو الاخر 1.8% سنوياً.

وعلى هذا الاساس سينحرف النمو في الناتج المحلي الاجمالي عن اهداف الخطة الاستثمارية البالغ 9.4% ليصبح 5% سنوياً بفعل التناقضين الحاصلين في الطاقة الاستيعابية للموازنة الاتحادية ، أي مرونة عالية في النفقات التشغيلية الاستهلاكية وتنفيذ قدره 100% ومرونة منخفضة ومقيدة في تنفيذ الموازنة الاستثمارية السنوية الذي لا يتعدى 30% عموماً. (4)

2- انحراف النفقات التشغيلية واثارها على الكلفة المالية للسياسة النقدية:- (الضغوط التضخمية وسياسة التدخل)

لا يخفى ان النمو في النقد الاساس والذي يمثل مطلوبات البنك المركزي العراقي القادرة على خلق نقود والتي ازدادت بنسبة 16% خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010 تحت تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد الربعية النفطية وفق آلية يطلق عليها (بالاثر الارتجاعي الموجب positive feedback) وهو امر يتماشى والنظرة الجديدة new view في الفكر النقودي التي ترى في النقود على انها متغير داخلي Endogenous يخضع لدالة الطلب على النقود بحكم هيمنة القطاع الحكومي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وايرادات النفط بشكل خاص تلك الايرادات التي تكون ثلثي ذلك الناتج. وإن هيمنة الموازنة العامة بالتبعية على اجمالي الانفاق الكلي مع ميلان عالي للانتفاق التشغيلي او الاستهلاكي في ظل ظروف يتمحور فيها النشاط الاقتصادي حول القطاع النفطي وتدهور واضح في مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي التي لايتعدى اليوم 5% جميعها اصبحت مدعاة لتحقيق فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الخارجية او المستوردة التي ارتبط تمويلها بسياسة التدخل التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستخدام الاستقرار السعري للقيمة الخارجية للنقود كمثبت اسمي nominal Anchor لمواجهة التوقعات التضخمية التي ارتبطت بالقوى الهيكلية التي ولدها الاختلال الاقتصادي بسبب نقص الانتاج والاستثمار المحلي والاعتماد على العرض الخارجي لمواجهة ضغوطات الطلب.



الملاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

وما لم يتدخل البنك المركزي يومياً في سوق الصرف بأعتبره سوقاً مركزية فإن انحرافات شديدة ستظهر على المستوى العام للأسعار وضغوطاً تضخمية تنتهي بتوقعات تضخمية تولد ما يسمى بالتضخم الناتج عن عزم القصور الذاتي أي التضخم المستمر. (5)

وبعبارة أخرى أصبح هذا التدخل اليومي في سوق الصرف يرتبط بالموازنة العمومية للبنك المركزي العراقي وقدرتها على التأثير في مناسيب السيولة المحلية وتعقيم فائض السيولة النقدية التي ولدتها في الأساس النفقات العامة وشقها التشغيلي. كما إن تلازماً كبيراً بين الاتفاق الحكومي والاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي سواء في تكوين تلك الاحتياطات الساندة للدينار العراقي وغطاءه أو في استنفاد تلك الاحتياطات عبر مكونات الاتفاق التشغيلي العام ، وإن سرعة بناء الاحتياطات واستنفادها هو مرهون حقاً بحركة الموازنة العامة مثله كمثل النقد الأساس base money وعليه ثمة ترابط بين تصرفات الموازنة العامة وتصرفات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي . وإن الاحتياطات الأجنبية تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بمستوى الانحراف في الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية إزاء النفقات الاستثمارية وبناء الطاقات المنتجة وتطور قوى العرض في الاقتصاد. ويلحظ أن الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي خلال المدة 2004-2011 قد تعاضم من 7.9 مليار دولار عندما كانت نفقات الموازنة العامة بحوالي 22 مليار دولار بلغت مبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي بكونه نافذة التدخل بحدود 6.1 مليار دولار ، في حين ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية إلى ما يمكن تقديره بحوالي 39 مليار دولار لامتصاص ضغوط طلب السوق وتعقيم فائض السيولة الناجم عن الاتفاق العام في موازنة بلغ سقف الاتفاق فيها قرابة 100 تريليون ديناراً (85 مليار دولار) في العام 2011.

ويستدل مما تقدم، أن ارتفاع الكلفة المالية fiscal cost لسياسة التدخل التي يتولاها البنك المركزي العراقي في سوق النقد عموماً وسوق الصرف على وجه الخصوص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تعني في جوهرها كثافة التدخل للسيطرة على مناسيب السيولة والحفاظ على استقرار الأسعار ولاسيما سعر الصرف شريطة توافر احتياطي كافي لمواجهة آثار النفقات التشغيلية في الطلب على العملة الأجنبية. ويلحظ بهذا الشأن، أنه كلما ارتفعت الكلفة المالية لسياسة تدخل البنك المركزي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن نتائج الاستقرار في سعر الصرف وخفض التضخم يقوي من موثوقية وصدقية السياسة النقدية في بلوغ أهدافها في الاستقرار وتحسين مناخ التنمية والاستخدام تحت قيد سعة وقوة الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي والعكس بالعكس.

فعلی سبيل المثال اظهرت حسابات الكلفة المالية لسياسة التدخل للبنك المركزي في سوق الصرف والتي بلغت أقصاها في العام 2007 بحدود 12.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومع استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات الزيادة في التضخم السنوي الأساس disinflation الذي دخل المرتبة العشرية الواحدة في مطلع العام 2011 ، حيث بلغ التضخم السنوي 3% نزولاً عن متوسطاته التاريخية البالغة 52.2% سنوياً رافق ذلك تحسناً كبيراً في احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية، فإن الكلفة المالية للتدخل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تناقصت في العام 2010 لتبلغ 3.3% . ولكن اللافت للنظر، إن انخفاض الإداء الاستثماري في موازنة العام 2011 وظهور اتجاهات تضخمية خلال العام والتي تقدر 5% سنوياً أو أكثر قد حمل سياسة التدخل اتجاهات جديدة يتوقع أن تبلغ الكلفة المالية للتدخل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 7-8% وإن المؤشرات هي في تصاعد لأرتباطها باستمرار النفقات التشغيلية والعوامل السياسية الملازمة التي تعيشها بلادنا.



الملاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية

ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

وعلى هذا الاساس ، فإنه لا بد من تحليل نتائج العبء الحقيقي لأنحراف الطاقة الاستيعابية في الموازنة العامة لمصلحة النفقات التشغيلية وبمرونتها العالية على كلفة تمويل سياسة التدخل لتحقيق الاستقرار المضادة للتضخم الناجم عن ضغوط الطلب الكلي، إذ ان هناك تلازم قوي وواضح بين مرونة التدخل من خلال مرونة استخدام احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية لفرض الاستقرار السعري وبين مرونة وسعة الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية المولدة للتضخم. موضحين بهذا الشأن ما يأتي :

اولاً: ان التوسع البالغ 22% في الجانب التشغيلي في الموازنة الاتحادية للعام الحالي هو ناجم بالاساس عن تعاضد الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية والميل نحو الاستهلاك إزاء انحسار الميل نحو الاستثمار وانخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري في الموازنة العامة للعام 2011 والتي بلغ مستوى التنفيذ فيها 30% في حين نفذ الجانب التشغيلي بنسبة 100% وربما اكثر.

ثانياً: إن إنحرفاً قد يجري لمصلحة المرونة المتوافرة في النفقات التشغيلية في موازنة العام 2012 حيث سترتفع النفقات التشغيلية من 64% كما هو مخطط لها حالياً لتبلغ على المستوى التركيبي 85% إذا ما انحسرت مستويات التنفيذ او الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية وبقائها بالنسبة نفسها البالغة 30% وذلك حسب الاهمية النسبية لاجمالي الانتفاع من نفقات الموازنة العامة.

ثالثاً: هنالك تطورات خطيرة تحذرنا السلطة النقدية بأن الضغط على كلفة تمويل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف ومواجهة الضغوط التضخمية وتوقعاتها سيعرض الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي الى مخاطر التآكل بسبب السلوك الاستهلاكي للسوق وتحول الكثير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري او غير القابلة للتداول *non tradable goods* وهي السلع التي يصعب تعاطيها بالتجارة الدولية لارتفاع تكاليف ايصالها ولا تخضع لنظرية السعر الواحد *one price goods* كما هو عليه الحال في السلع القابلة للتبادل التجاري او القابلة للتداول. فالكثير من السلع غير القابلة للتداول أخذت تتحول الى سلع قابلة للتجارة بتكاليف باهضة أخذت تُفرض على سياسة التدخل والكلفة المالية لها بسبب اتساع قاعدة الطلب لها وفقدان قاعدة العرض لتلك السلع غير القابلة للتداول تحت وطأة تدهور النشاط الاستثماري والنشاط الانتاجي الملازم له وضعف البنية التحتية بأشكالها وادوارها وإدائها المختلف.

ان نشوء هذه الظاهرة أخذ يفقد البلاد مزاياها المحلية في السلع والخدمات ذات الخواص المحلية ويضيف استنزاف واعباء على الكلفة المالية لسياسة التدخل للبنك المركزي العراقي، فيؤشر الوضع الراهن ظواهر خطيرة متنامية منها : اتساع الخدمات الطبية الخارجية التي كانت متوافرة محلياً دون الحاجة بان تصبح سلعة قابلة للتداول ومثلها مثل خدمات الشركات الامنية ويمثلها شراء السكن خارج العراق وايجاد بدائل ابواب للعراقيين دون الاستثمار في الاسكان الوطني عن طريق اتساع ظاهرة شراء المساكن خارج البلاد. ولا يفوتنا في هذا الجانب ان قيام شركات اجنبية بتنفيذ مشاريع اسكان وجلب لوزام العمل والبناء لا يختلف كثيراً عن اتساع ظاهرة السلع غير القابلة للتبادل وتحويلها الى سلع قابل للتبادل، مؤكداً ان الكثير من لوزام البنية التحتية ومستلزماتها واساسياتها والكثير من المهارات المفقودة اصبحت سلعة متاجرة يتحدد سعرها وفق نظرية السعر الواحد اي السعر العالمي على حساب انعدام السعر المحلي ومزايا الانتاج الوطني للسلع غير القابلة للتداول ، وان هذه الظاهرة هي في اتساع طالما الجانب الاستثماري في الموازنة يتضاءل لمصلحة الجانب التشغيلي.



الملاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

وخلص القول، أصبحت الخدمات الداخلية كسلع غير متداولة اصطلاحاً تحولت الى سلعة قابلة للتبادل التجاري مما بات هذا الامر يقوي من سلوك القوى الهيكلية structural forces في الاقتصاد ولاسيما من المتعاملين مع هذه السلع غير القابلة للتداول non tradable كالمقاولين المحليين والاجانب والكثير من الاجراء والمهارات التي اتسعت قاعدتها واصبحت مصدراً مهماً من مصادر تقوية التوقعات التضخمية عبر الاثر الانتقالي الخارجي pass through كلما ضعفت القاعدة الوطنية للسلع غير القابلة للتداول مما يضغط على الاحتياطات الاجنبية كقوة تدخل لمواجهة مصادر تلك التوقعات المفضية الى التضخم ولكن على حساب استنزاف الاحتياطات الاجنبية التي يناظر تدهورها ضعف الطاقة الاستيعابية للجانب الاستثماري ولمصلحة الجانب التشغيلي في الموازنة العامة. وبهذا فان عبء الموازنة العامة التشغيلي اصبح قيماً مالياً ثقيلاً بسبب اختلال مكونات الموازنة ، وان ذلك العبء المالي لسياسة التدخل اصبح مرتبطاً ارتباطاً ضمناً وصريحاً بالموازنة التشغيلية.

الاستنتاجات :

أ- وُدد التوسع في الموازنة التشغيلية واستسهال المرونة الكبيرة في طاقتها الاستيعابية على حساب انحراف قدرة الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية وضعف مرونتها، بجعل فائض الطلب الكلي الداخلي معتمداً على توافر الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي ومرونة استخدامها في سياسات التدخل في سوق الصرف لتعقيم السيولة الفائضة والمدفوعة بفائض الطلب الكلي وتلبية ذلك الطلب بالعملة الاجنبية لمصلحة تمويل التجارة الخارجية للسلع القابلة للتبادل tradable .
وعليه لوحظ ان ثمة مشتركات باتت فيها سياسة التدخل للسياسة النقدية في سوق الصرف والتي اداتها مزاد العملة الاجنبية، وتزايد عملياتها في مواجهة التضخم المولد عن الطلب الكلي، هي دالة مباشرة لانحراف الطاقة الاستيعابية في الموازنة العامة لمصلحة الجوانب التشغيلية واتساع قاعدتها التي ادت الى انحراف النشاط الاقتصادي صوب تنامي رافعة تمويل العرض السلعي الاجنبي وبمرونة عالية من خلال سياسة التدخل المذكورة ووسيلته مزاد البنك المركزي العراقي لبيع العملة الاجنبية كنافذة لعمليات السوق المفتوحة كما اشرنا انفاً هدفها استقرار سعر الصرف او القيمة الخارجية للدينار ومواجهة الضغوط التضخمية التي يولدها فائض الطلب الاستهلاكي للموازنة التشغيلية.
كما ادى استمرار سياسة التدخل وديمومتها sustainable step in policy من جانب السلطة النقدية في سوق الصرف الى حصول تغير تلقائي في النظام النقدي وبصورة فرضها الواقع الاقتصادي de facto (اي تحوله من نظام معوم مدار الى نظام صرف شبه ثابت) ذلك بحكم كثافة التدخل وسعته بغية فرض الاستقرار على القيمة الخارجية للنقود او استقرار سعر صرف الدينار والتصدي للتوقعات التضخمية التي اخذت تفرزها القوى الهيكلية المتنامية في الاقتصاد.

الملاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية

ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

ب- اضافة التدهور في القطاعات السلعية وانشطة الخدمات المرتبطة بالانتاج او غيره وتدني نشاط البنية التحتية (بعد ان بلغت حصة الفرد من البنية التحتية المادية لا تساوي الا 18% من حصة الفرد في نهاية سبعينيات القرن الماضي) فإن ميلاناً استهلاكياً اضيف على الطلب على السلع المستوردة الذي توسع في خواصه الاحلالية بسبب فقدان البلاد للسلع غير القابلة للتداول *non tradable* وهي الميزة الوحيدة التي توفرها التنمية عادةً من خلال مكونات البنية التحتية والخدمات المحلية المرتبطة بالانتاج والنشاط الاقتصادي، الا ان انحسار الموازنة الاستثمارية والميلان نحو توسع الموازنة التشغيلية قد ولد طلباً جديداً خارجياً على السلع غير القابلة للتداول *non tradable* وتحولها الى سلع قابلة للتداول تأخذ خواص السوق الدولية وتضاف الى قائمة الاستيرادات وتمثل شكلاً مضافاً من اشكال ضغوط الطلب الكلي الذي تولده الموازنة التشغيلية واتساع مداها بمصروفات لا يقابلها عرض محلي كافٍ مالم تمول الاستيرادات عبر نتائج سياسة التدخل للبنك المركزي لفرض الاستقرار ولكن على حساب استنزاف احتياطات البلاد من العملة الاجنبية والتي هي مخصصة في تمويل السلع القابلة للتداول من حيث التوجه.

ج - ان التحول نحو استيراد سلع غير قابلة للتداول وتحولها الى سلع قابلة للتداول كالشركات الامنية والمهارات والخدمات الطبية وخدمات البنية التحتية والكثير من الخدمات والسلع التي كان يوفرها الاقتصاد المحلي، قد تلاحمت بتوافر وجود مهارات ومقاولين واجراء يمثلون جميعهم قوى هيكلية جديدة في الاقتصاد *New structural forces* تلازم طبيعة التحولات التشغيلية والاستهلاكية في الانفاق الكلي في البلاد. مع العرض إن حساسية اتساع القوى الهيكلية ولاسيما الناجمة عن ظاهرة التحول في قابلية التداول السلعي، على مرونة سياسة التدخل للبنك المركزي ذات طبيعة تلازمية موجبة، بل ان التدخل في السوق النقدية وتعاضم مرونته هو مرتبط بتنامي دور تلك القوى الهيكلية بكونها دالة مولدة للتوقعات التضخمية في حالة ارتفاع اجورها او مدخولاتها المماثلة في السوق الدولية لتعكسها فوراً بصورة توقعات تضخمية وتوليد ظاهرة مايسمى بالتضخم ذي القصور الذاتي *inertia inflation*

وان هذا النوع من التضخم يستمر بسبب عامل التوقعات التضخمية المغذى بضغوط الطلب الكلي ولاسيما الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري مالم تتدخل السياسة النقدية باحتياطاتها الاجنبية لتوفير العرض اللازم من العملة الاجنبية لتمويل التجارة الخارجية من السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول عبر عملية تحولها الى قابلة للتداول باستمرار وهو استنزاف واختلال ناجم عن اختلالين: اولهما، اختلال الموازنة العامة لمصلحة الجوانب التشغيلية وانحسار الاستثمارات. وثانيهما، اختلال الهيكل الاقتصادي ضعيف العرض للسلع غير القابلة للتداول.

د- ان ترسيخ قيم استهلاكية في قائمة واسعة تؤمن عن طريق الاستيراد وعلى حساب تدهور البنية التحتية وضعف الطاقة الاستيعابية للانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية وانحرافها الى مرونة عالية للانتفاع منها الى تخصيصات استهلاكية تشغيلية في الموازنة اللاحقة عبر التدوير السنوي المستمر لفائض التخصيصات الاستثمارية بسبب ضعف اداء استفادها، سيولد لا محال ثوابت صعبة التغيير مستنزفة لأدوات التدخل للسياسة النقدية وفي مقدمتها احتياطات البنك المركزي العراقي.

وحتى إذا ما تعاضم الاثر الاستثماري في الموازنة الاتحادية السنوية ويرتفع من 30% كمستوى تنفيذ سنوي ولنقل 85% او اكثر، فإن الحال سينسحب على سلوك النشاط الخاص الاستثماري مما سيولد متطلبات ولوازم تنمية لايمكن تعويض التدهور الحاصل في الطلب الكلي واتساعه على السلع غير القابلة للتجارة فوراً ، بل على العكس فإن البلاد ستمر بفترة عالية من الطلب على المهارات والكفاءات الفنية الملازمة للاستثمار الخاص بما في ذلك تنشيط الاستثمار الاجنبي وما يتطلبه من بنية تحتية مادية وبشرية ملازمة والتي ستشكل عبء ثقيل على الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخارجية وعدّها قوة ثالثة من القوى الهيكلية ومشكلاتها على السياسة النقدية لفرض الاستقرار تحت قيد ارتفاع الكلفة المالية لسياسة التدخل.



الملائقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية

ختاماً، إن انحراف **المرئونة المالية للسياسة النقدية** الموازنة الاستثمارية كتوجه للسياسة الاقتصادية الصحيحة ومواجهة الاستنزاف الناجم عن التلازم بين المرئونة الاحلالية العالية في ارتفاع الطاقة الاستيعابية التشغيلية بمرئونة السياسة النقدية في التدخل في سوق الصرف وارتفاع الكلفة المالية للسياسة النقدية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، بغية الحفاظ على صدقية وموثوقية سياسات البنك المركزي في الاستقرار والتصدي للدوال المولدة للتوقعات التضخمية التي تطلقها القاعدة الواسعة من القوى الهيكلية المشار اليها.

لذا، فإن الاقتصاد الوطني هو بين خيارين : اما الاستمرار بالسلوك الريعي الاستهلاكي الحالي والتمتع بعوائد النفط وتدهور التنمية واستنزاف مستقبل البلاد الاقتصادي . واما تصحيح المسار الانمائي للبلاد بحصر عوائد النفط ولاسيما الاستثمارات الجديدة منها وبنسب مرتفعة لاتقل عن 75% لمصلحة الموازنة الاستثمارية شريطة توافر حُسن التنفيذ والإداء الصحيحين.

وعلى الرغم من تحميل السياسة النقدية أعباء القوى الهيكلية الجديدة حتى في ظل البديلين اعلاه، لكن خيار التنمية هو الخيار الوطني الصحيح الذي لايدل له في بناء مستقبل العراق الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الاساس نوصي بما يأتي :

(اولاً) رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق خلق صندوق ضامن للاستثمار تودع فيه تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة توفير لوازم التنمية والتنفيذ الاجنبي في الموازنة. ويكون هذا الصندوق ممول وضامن للشركات المقاوله بغية رفع الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية بمساعدة وإداء عالي لشركات المقاولات الدولية.

(ثانياً) تحصيل احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية والحفاظ عليها لمواجهة القوى الهيكلية المختلفة التي تولدها نتائج الموازنة بشقيها الاستثماري والتشغيلي على الاستقرار ولاسيما ان قاعدة القوى الهيكلية المولدة للتوقعات التضخمية اصبحت آصرة قوية متلازمة مع ميول الاقتصاد وتحوله للتعامل مع السلع غير القابلة للتداول وتحولها الى قابلة للتداول عبر تمويلها كتجارة خارجية. والتي اصبحت شكلا من اشكال السلع القابلة للتجارة وتخضع لنظرية السعر الواحد ، وهو أمر يضع أعباء على الكلفة المالية لسياسة التدخل لفرض الاستقرار التي يعتمدها البنك المركزي لتقوية مناخ الاستثمار ، ونرى ان هذا الامر وفق هذه المتلازمة سيستمر الى الامد البعيد الى حين إكتمال نطاق التنمية وتكامل البنية التحتية بالصورة المناسبة وتوافر خدمات عالية ملازمة للانتاج المحلي وإكتمال دورة بناء سلع غير قابلة للتجارة محلياً مجدداً وهذا الاتجاه يستلزم بطبيعته مدة من الزمن لاتقل عن 10 سنوات او ربما اكثر.



**الملاقة الاستيعابية للنقذات التشغيلية
ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية**

هوامش ومصادر البحث

(1)Finn, Mary. G (1995)' Is high capacity Utilization Inflationary? "
Economic Quarterly. vol.81 issue 1.

(2) Balassa- samuelson effect حول ما يسمى

راجع:

Burda,M and Wyplosz.C, (2009)"Macroeconomics: A European Text " Ch.15 ,
Oxford University Press

(3)Bamumal ,William .J(1967)"Macro Economics of Unbalanced Growth: the
Anatomy of Urban Crises". American Economic Review Vol.57 No.3 , PP 415 -
426

لاحظ كذلك تفاصيل مهمة في المقالة الاتية الواردة في مجلة (ذي ايكونوميست اللندنية):

The service elevator: Can poor countries leapfrog Manufacturing and grow
rich on services.? The Economist, May 19 th ,2011

كما اوردت المجلة الاقتصادية نفسها في اعلاه مصادر مهمة تتعلق بثورة الخدمات والتي منها:

The Service Revolution in South Asia, edited by Ejaz Ghani.
Oxford University Press, 2010.

"Service with a smile: a new growth engine for poor countries" by Ejaz Ghani,
Arti Grover and Homi Kharas, VoxEU Wbsite May 4, 2011

"The Service Sector As India's Road To Economic Growth" by Barry
Eichengreen and Poonam Gupta, NBER Working Paper 16757, February, 2011

(4) تطابقت توقعاتنا حقاً مع التوقعات حول معدلات النمو في العام 2012 والواردة في الصفحة 16 من
نشرة:

Business Monitor Int.

More Economically Viable, But Less Politically Stable

Iraq: Business Forecast Report

Includes 10-year Forecast To 2020

Q3 2011

(5) راجع:

مظهر محمد صالح قاسم / السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي :
مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي
البنك المركزي العراقي تشرين الثاني 2011 .